

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

على المتأمل أن تشبيه هذه المسألة في الوصية بعيد جدا إذ الموصي يعلم قطعاً أن الميت لا يملك شيئاً فأما قول المصنف كما لو باعه شاة وكلباً بدينار أو اشترى منه شقصاً بمائة درهم ورطل خمر مع العلم بالحال فهو موافق للقواعد ويكون البيع باطلاً كما مر آنفاً واختاره الموفق والشارح وصححه في التصحيح والخلاصة والنظم وجزم به في الوجيز وقدمه في الرعايتين والحاويين وهو متجه ومن باع عبده وعبد غيره بإذنه بثمن واحد صح البيع لأن جملة الثمن معلومة كما لو كان لواحد وقسط الثمن على قدر قيمة العبدین فيأخذ كل ما يقابل عبده أو باع عبديه لاثنيين لا إن باع العبدین مشاعين بل بيع لكل واحد منهما عبد بثمن واحد صح البيع وقسط الثمن على قيمة العبدین ويؤدي كل مشتر ما يقابل عبده أو اشترى عبدین من اثنين أو من وكيلهما بثمن واحد صح العقد وقسط الثمن على قيمتهما أي العبدین ليعلم ثمن كل منهما ويأخذ كل ما يقابل عبده ومثله لو كان لاثنيين عبدان لكل واحد منهما عبد فباعاهما لرجلين بثمن واحد فيصح البيع ويقسط الثمن فلو بيعا أي العبدان بمائة مثلاً ثم قوم أحدهما أي العبدین بعشرين و قوم الآخر بأربعين فلب العبد الذي قوم بعشرين ثلث المائة لأن نسبة العشرين إلى الستين التي هي قيمة العبدین ثلث وللآخر أي الذي قوم عبده بأربعين ثلثاها أي المائة كما ذكر